

محددات تغيير مراقب الحسابات في البيئة المصرية
"دراسة إمبريقية"

أ / السيد ممدوح مصطفى عبد الغفار
باحث ماجستير بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تغيير مراقب الحسابات للشركات المساهمة المدرج أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية (ESE) من خلال اختبار ستة محددات لتغيير مراقب الحسابات تم اختيارهم من واقع الدراسات السابقة وهم جودة المراجعة والذي تم قياسها عن طريق حجم مكتب المراجعة وتقرير المراجعة والذي تم قياسه عن طريق نوع تقرير المراجعة وقوة المركز المالي وتغيير أتعاب المراجعة وتغيير أعضاء لجان المراجعة ومجلس الإدارة وحجم الشركة الذي تم قياسها عن طريق لوغار يتم إجمالي الأصول وفي سبيل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة مقدارها 60 شركة مساهمة مصرية من مجتمع الشركات المساهمة المصرية خلال الفترة ما بين 2005-2013 وقام الباحث بتقسيم العينة إلى مجموعتين المجموعة الأولى حجمها 30 شركة مساهمة مصرية من الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي والمجموعة الثانية حجمها 30 شركة مساهمة مصرية من الشركات التي لم تقم بتغيير المراجع الخارجي وتم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد ومن نتائج تلك الدراسة إلى أن هناك أثر معنوي لتغيير أتعاب عملية المراجعة، وحجم الشركة محل المراجعة على تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية (TSE).

مقدمة ومشكلة البحث

مع انهيار شركة إنرون Enron وشركة ورلد كوم World com وهما من كبريات شركات الطاقة في العالم ؛ وما تبعة من انهيارات لشركات أخرى، كثر الحديث عن التشكيك في استقلال ونزاهة وحياد المراجع الخارجي حيث أن مسؤولية المراجع الخارجي هي إبداء الرأي الفني (Grinker,1980) على صدق تعبير تلك القوائم عن المركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية السنة المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً .

ولكي تكون عملية المراجعة فعالة ويمكن الاعتماد عليها، يجب أن تتم بواسطة مراجع خارجي على درجة كبيرة من الاستقلال والحياد عن الشركة التي يراجع حساباتها، وهذا يتطلب منه ألا يكون خاضعاً لإدارة الشركة أو سلطاتها، أو متأثراً بأرائها، حتى لا يكون هناك أي تأثير على نتائج الفحص الذي سيقوم به .

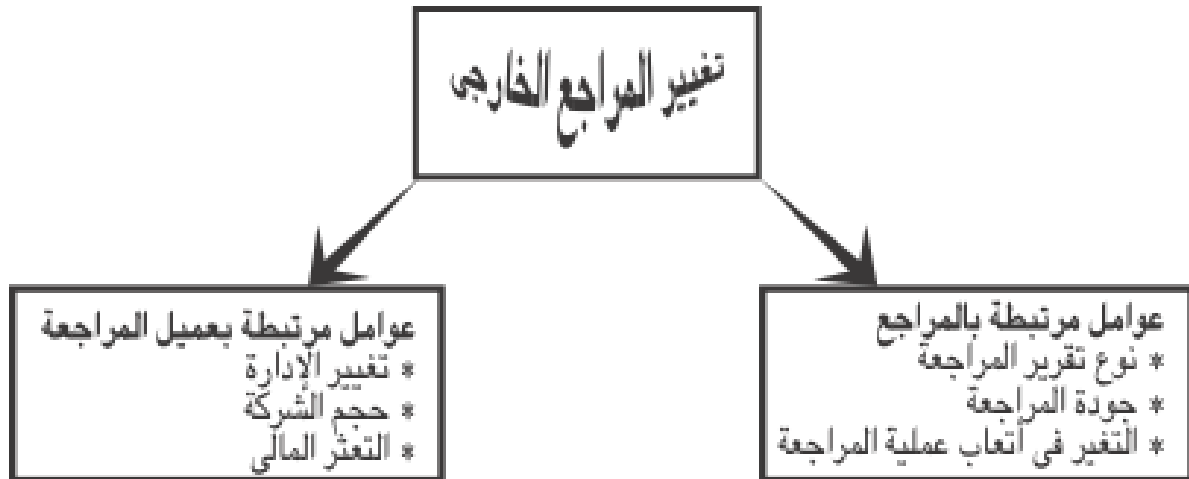
ويعد الاستقلال من المفاهيم الأساسية في مهنة مراجعة الحسابات، ويعرف الاستقلال بأنه القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية، ويجب أن يتصف المراجع بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه وأن يتميز بالعدالة لجميع الأطراف التي تعتمد على نتائج أعماله.

كما يتوقع مستخدمو القوائم المالية أن يحافظ المراجع على استقلاله وحياده عند مزاوله عمله المهني، إذ أن الاستقلال يعد السبب الرئيسي في وجود الحاجة لخدمات المراجعة، ويؤكد البعض ذلك باعتبار أن مهنة المراجعة تفقد قيمتها إذا فقد المراجع استقلاله (Hayes,et.all2000).

ويعتبر موضوع تغيير المراجع الخارجي واستقلال المراجع الخارجي وجهاً لعملة واحدة حيث أن ارتباط المراجع بالشركة فترة طويلة من الزمن يجعله أكثر توافقاً مع إدارة الشركة ويجعل من نظرة الأطراف المتعلقة بالقوائم المالية نظرة يشوبها المزيد من الشك والريبة وحيث قامت عدة دراسات (Kroger, 2004, Imhoff, 2003, Hoyle, 1978) بمناقشة فكرة إلزام الشركات بتغيير المراجع الخارجي لديها كل فترة محددة من الزمن على أساس أن طول فترة احتفاظ المراجع بعمله يقل معها مقدرته في المحافظة على استقلاله وموضوعيته فكلما كانت هناك ألفة بين المراجع وإدارة الشركة التي يراجع حساباتها التي تنتج من طول فترة العلاقة معه تجعل المراجع أكثر توافقاً مع إدارة الشركة بشأن القرارات الهامة المرتبطة بإعداد التقارير المالية ولكن في هذه الحالة قد يضطر المراجع إلى الموافقة على السياسات المحاسبية التي تراها الإدارة .

وهكذا يرى المؤيدون لتغيير المراجع الخارجي (Arel et.al.,2005, Healy and Kim,2003) بضرورة إلزام الشركات بتغيير مراجعها لمعالجة الأثر السلبي على استقلال وموضوعية المراجع الناتجة عن طول فترة علاقته التعاقدية مع عميل المراجعة، فمؤسسات المراجعة في حاجة إلى التخلي عن عملائها بعد فترة معينة لأجل تعزيز استقلالها وموضوعيتها فتغيير المراجعين بعد كل فترة محددة من العلاقة التعاقدية مع عملائهم يجعلهم في وضع يقاومون فيه الضغوط التي تشكلها الإدارة عليهم وتسمح لهم بأداء عملهم بحرفية وموضوعية واستقلالية أفضل. والجدل يدور حول عملية تغيير المراجع الخارجي لمنشآت الأعمال. وما إذا كان يتعين إجراء تناوب للمراجعين Auditor Rotation على منشأة معينة كل فترة محددة، بما يعني التغيير الإجباري للمراجع Mandatory Change ، أم تترك عملية تغيير المراجعين اختيارية حسب رغبة المراجع أو رغبة المنشأة محل المراجعة.

وفى البيئة المصرية ومع تزايد أعداد الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية التى تقوم بتغيير المراجع الخارجى سواء كان التغيير إلى مكاتب مراجعة كبيره الحجم أو التغيير إلى مكاتب صغيرة الحجم كان ذلك يستدعى إلى التعرف على المحددات التى تؤثر على تغيير المراجع أو بأسلوب آخر العوامل التى تؤثر على تغيير المراجع الخارجى . ومن جانب الباحثين فى البيئات العالمية جاء الاهتمام بدراسة المحددات المؤثرة على تغيير المراجع وتوصلت الدراسات إلى أن أهم هذه المحددات ما يلي :



المصدر : (قطب، 2008 ، 2011 ، Chadegani)

ولما كانت هذه الاهتمامات والنتائج تعكسها بيانات أخرى الأمر الذي ينعكس بدوره في اختلاف النتائج في البيئة المصرية ولذلك سيقوم الباحث بتحليل تلك العوامل وإبرازها في فصل خاص بالمحددات ثم اختبارها وذلك وصولاً إلى العوامل التي تؤثر على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية .

ولذلك يمكن صياغة مشكله الدراسة على هيئة سؤال بحثي :

استناداً إلى ما سبق يمكن القول أن المشكلة التي يتناولها البحث تتركز في أسباب ومحددات تغيير مراجع الحسابات في منشآت الأعمال. وتحليل الفكر الخاص بأسباب هذا التغيير وما إذا كان ينبغي أن يكون تغييراً إجبارياً كل فترة زمنية أم يترك أمر هذا التغيير اختياراً لكل من المراجع والشركات؟

فرضيات البحث

اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة البحث على مجموعة من الفرضيات حسب الآتي :

الفرضية الأولى : لا توجد علاقة معنوية بين تخفيض أتعاب عملية المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي .

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة معنوية بين نوع تقرير المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة معنوية بين التعثر المالي للشركة محل المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي .

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة معنوية بين تغير الإدارة وتغيير المراجع الخارجي .

الفرضية الخامسة: توجد علاقة عكسية بين حجم الشركة (عميل المراجعة) وبين تغيير المراجع الخارجي .

الفرضية السادسة: لا توجد علاقة معنوية بين جودة المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي .

الهدف من البحث:

(أ) يتمثل هدف البحث في الكشف عن محددات تغيير المراجع الخارجي بالبيئة المصرية من خلال المحددات الآتية :

(1) حجم مكتب المراجعة Auditor size

(2) قوة المركز المالي Strength of Financial position

(3) تغيير الإدارة **Management change**

(4) حجم الشركة (عميل المراجعة) **Company size**

(5) الخلاف حول أتعاب عملية المراجعة **Fees disputes**

(6) الخلاف حول تطبيق المبادئ والسياسيات المحاسبية **GAAP Application**

(ب) الوقوف على محددات تغيير المراجع الخارجي فى البيئة المصرية .

(ج) إلقاء الضوء على أهم العوامل التي تزيد من احتمال تغيير المراجع الخارجي والتي تؤثر بالسلب على استقلال المراجع الخارجي وحياده الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض جودة عملية المراجعة مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية مما يؤثر على قرار مستخدمي القوائم المالية.

(د) تحليل الفكر الخاص بإبقاء والاحتفاظ أو تغيير المراجع الخارجي ومزايا وعيوب كلاهما وتحديد الأنسب

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث من خلال الأبعاد التالية:

- 1- يعد تغيير المراجع الخارجي من الأمور التي مازالت تحظى بأهمية خاصة فى علم مراجعة الحسابات وفى الممارسة العملية، نظرا للارتباط الوثيق بين تغيير المراجع الخارجي واستقلال ونزاهة وحياديه المراجع وجودة أداء عملية المراجعة
- 2- تقييم الممارسات التي تتم فى الواقع العملي للبيئة المصرية لما قد يحدث من احتمال وجود خلاف وتدخل من جانب إدارة الشركة محل المراجعة، مما قد لا يوفر للمراجع الخارجي بيئة عمل خالية من الضغوط والتأثير على استقلاله الذهني والمهني والذي ينعكس بدوره على مصداقية تقرير المراجعة .

محتويات البحث

- 1- الفصل الأول – الدراسات السابقة .
- 2- الفصل الثاني –تغيير المراجع الخارجي .
- 3- الفصل الثالث- محددات تغيير المراجع الخارجي .
- 4- الفصل الرابع – الدراسة الإخبارية .

الفصل الأول : الدراسات السابقة

مع تزايد الاهتمام بموضوع تغيير المراجع الخارجي من جانب العديد من الباحثين والمنظمات المهنية المختلفة حول العالم وذلك لتأثيره على استقلال المراجع الخارجي وإبداء رأيه الفني المحايد تجاه صدق وعدالة المركز المالي للشركة محل المراجعة، وإبراز أهميته في الحد من الفساد المالي والإداري الذي يمكن أن تمارسه إدارات الشركات بهدف تعظيم مصالحها الخاصة على حساب باقي الأطراف الأخرى ذات المصلحة، اتجهت العديد من الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في العديد من دول بلدان العالم نحو التعرف على العوامل المؤثرة في ذلك التغيير. ويهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم تلك الدراسات السابقة والتي تناولت العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وبين تخفيض أتعاب عملية المراجعة ونوع تقرير المراجعة والتعثر المالي للشركة محل المراجعة وتغير الإدارة وحجم الشركة موضع المراجعة وجوده المراجعة والوقوف على أهم تلك الملاحظات الخاصة بها، وذلك بالشكل الذي يمكن معه الاسترشاد بها والاستفادة منها في إتمام الدراسة الحالي

دراسة (Beattie and Masocha 2006)	1
اختبار تأثير عدة عوامل على تغيير المراجع الخارجي في بريطانيا وكانت عينة الدراسة 276 شركة خلال الفترة من 1999-2003 وذلك لقطاع المؤسسات الخيرية.	هدف الدراسة
تغيير المراجع الخارجي .	المتغير التابع
<ul style="list-style-type: none">- تغيير الإدارة Change in management- التغيير في التمويل Change in financing- رأى المراجع الخارجي Qualified audit opinion- جودة المراجعة Audit quality- التعثر المالي Financial distress- أتعاب المراجعة Audit fees في هذه الدراسة استبعد الباحثان عامل أتعاب عملية المراجعة من الدراسة . بسبب أن عينة الشركات مأخوذة من قطاع المؤسسات الخيرية والتي عادة يتقاضى المراجعون عند مراجعة قوائمها أتعاب رمزية .	المتغير المستقل

تصميم الدراسة	تم تصميم نموذج انحدار متعدد لاختبار فروض الدراسة .
نتائج الدراسة	توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج وهي : إن معظم حالات التغيير كانت من مكاتب تنتمي إلى Big6 وفسر الباحثان ذلك بسبب رغبة هذه المكاتب الكبيرة إلى تقليل المشاركة في هذا القطاع الخيري غير المربح من حيث قيمة الأتعاب .
2	دراسة (Comez and Aguilar 2003)
هدف الدراسة	اختبار تأثير تقرير المراجع على تغيير المراجع الخارجي وذلك في الشركات الاسبانية وكانت عينه الدراسة 735 شركة خلال الفترة من 1991-1996.
المتغير التابع	تغيير المراجع الخارجي
المتغير المستقل	- رأى المراجع الخارجي Qualified audit opinion .
تصميم الدراسة	الاعتماد على تقرير المراجع الخارجي .
نتائج الدراسة	توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج وهي : إن الشركات التي حصلت على تقرير متحفظ من غير المحتمل إن تبحث عن مراجع له جودة عالية مقارنة بالشركات التي لم تحصل على تقرير متحفظ .

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يخلص الباحث إلى انه رغم أن الجدل حول تغيير المراجع مستمر منذ فتره طويلة بين الكتاب وممارسي المهنة والمنظمات المهنية والحكومات فانه ليس هناك اتفاق حول عمليه تغيير مراجع الحسابات وما إذا كان يتعين أن تكون إجبارية أم اختيارية ؛ أم يكون هناك فتره محدده لارتباط المراجع مع العميل أو حدا لهذا الارتباط ؛ ولم يثبت أن طول فتره التعاقد بين المراجع والعميل تؤدي انخفاض جوده عمل المراجع ؛ أو ازدياد تأثير الإدارة على قرارات المراجع .

لمعرفة ما يمكن أن تسهم به الدراسة الحالية، فقد تم استعراض الدراسات السابقة في مجال البحث والتي استهدفت التعرف على المحددات المؤثرة في تغيير المراجع، حيث تبين وجود تفاوت في طبيعة وتأثير العوامل التي تناولتها كل دراسة، وذلك من بيئة لأخرى، بل أن بعض الدراسات أجريت في نفس البيئة (الدولة) وقد اختلفت أيضاً في نتائجها.

وأن جميع الدراسات السابقة التي طرحت في البيئات العربية اعتمدت في منهجيتها على أسلوب قوائم الاستقصاء التي قد لانعكس التأثير الحقيقي لمثل هذه المحددات بل قد تعكس الآراء والانطباعات عن المستقصى عنهم .

ولذلك سيعتمد الباحث هنا في هذه الدراسة على البيانات الفعلية من خلال القوائم المالية للشركات المساهمة المعلنة والمدرج أسهمها في بورصة الأوراق المالية للكشف عن المحددات المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية؛ وسوف يقوم الباحث باختبار جميع المحددات التي نوقشت في الدراسات حيث كان يعيب بعض الدراسات السابقة الأجنبية أنها كانت تنطرق إلى اختبار محدد واحد فقط دون الأخذ بالمحددات الأخرى المؤثرة في التغيير.

محددات تغيير المراجع الخارجي واشتقاق فروض الدراسة

مقدمة

اشتمل الفكر المحاسبي على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت عملية تغيير المراجع الخارجي من زوايا مختلفة في محاولة للتعرف على العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي وتحقيق الهدف الذي ينشده البحث فسوف يتم استعراض نتائج الدراسات السابقة الخاصة بمحددات تغيير المراجع الخارجي وذلك لاشتقاق فروض الدراسة

ولقد اهتم الباحثين بمحددات تغيير المراجع الخارجي وقد تناول الباحثين العوامل المؤثرة

من خلال :

أ- عوامل متعلقة بالشركة موضع المراجعة (الشركة محل المراجعة)

- 1- تغيير إدارة الشركة ولجان المراجعة.
- 2- التعثر المالي للشركة محل المراجعة .
- 3- حجم الشركة موضع المراجعة.

ب- عوامل متعلقة بمكتب المراجعة

- 1- حجم مكتب المراجعة .
- 2- تخفيض أتعاب المراجعة.
- 3- نوع تقرير المراجعة .

وسوف يتم تناول كل محدد على حده وصياغة الفرض الخاص بكل محدد.

(أ) العوامل المتعلقة بالشركة محل المراجعة

حدوث تغيير في الإدارة العليا ولجان المراجعة

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في تغيير مراقب الحسابات من وجهة نظر الباحثين حيث أن العلاقات الشخصية بين أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية ومراقب

الحسابات نتيجة للعمل معها فترة زمنية مما يجعله أكثر توافقاً مع إدارة الشركة (De Angelo,1981) وعدم وجود علاقة طيبة بين المراجع وبين موظفي الشركة يعد من العوامل الأساسية التي أدت إلى عزل المراجع وقد أوضحت دراسة (Magri&Balacchino,2004) أن العوامل المؤثرة في تغيير مراقبي الحسابات هي عوامل سلوكية أكثر من كونها عوامل اقتصادية وتشمل عدم قبول الإدارة الجديدة العمل مع نفس المراجع الذي كان يعمل مع الإدارة السابقة نتيجة لوجود علاقات غير طيبة بين المراجع السابق وإدارة الشركة .

تناولت بعض الدراسات السابقة عامل حدوث تغيير في الإدارة العليا كأحد العوامل المؤثرة في تغيير مراقب الحسابات عندما يقوم ملاك الشركة بتغيير في الإدارة العليا واختيارها إدارة جديدة قد لا تتفق سياستها مع خصائص المراجع الحالي ومن ثم يؤدي ذلك إلى تغييره .

ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها كل من (Button&Roberts,1967) من خلال فحص 83 شركة قامت بتغيير المراجع خلال الفترة 1952-1965 وقد أوضحت الدراسة أن حدوث تغيير في الإدارة العليا يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات، حيث أن الإدارة الجديدة تفضل إنهاء كل ما يربط الشركة محل المراجعة بالإدارة القديمة ومن ثم تقوم باختيار مراجع آخر جديد بدلاً من المراجع القديم ربما لأسباب شخصية ولإثبات كفاءتها وزيادة الثقة بها بالإضافة لحاجة الإدارة الجديدة لخدمات إضافية لا يوفرها المراجع القديم، وفي عام 1981 قام كلا من (Fried&Schiff,1981) بدراسة أسباب تغيير مراقب الحسابات في الشركات المساهمة بالولايات المتحدة وقد أوضحت الدراسة أن تغيير الإدارة يعد أحد أسباب تغيير مراقب الحسابات، وفي عام 1982 قام كلا من (Chow &Rice,1982) ببناء نموذج لدراسة العلاقة بين عدة عوامل منها عامل تغيير الإدارة العليا للشركة محل المراجعة وبين تغيير المراجع .

وقد أوضحت الدراسة أن حدوث تغيير في الإدارة العليا للشركة محل المراجعة التي تم فيها عزل المراجع لم يكن لها أي أثر على تغيير مراجع الحسابات.

وفي عام 1985 قام كل من (Schwartz&Menon,1985) بدراسة لتحديد العلاقة بين الشركات التي تعاني من عسر مالي وتغيير المراجع وقد أوضحت الدراسة أن معدل تغيير المراجع في الشركات التي تعاني من عسر مالي أعلى من معدل تغيير المراجع في الشركات المستقرة مالياً وذلك لأن العسر المالي غالباً ما يكون مرتبطاً بعوامل عديدة منها حدوث تغيير في الإدارة العليا للشركة محل المراجعة وهذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى عزل المراجع .

وفى عام 1988 قام (Williams,1988) ببناء نموذج لدراسة العلاقة بين تغيير المراجع وبين عدة عوامل أخرى من خلال فحص 186 شركة قامت بتغيير مراجعيها و186 شركة أخرى من الشركات المماثلة لم تقم بتغيير مراجعيها وقد أوضحت الدراسة أن عامل حدوث تغيير في الإدارة العليا للشركة محل المراجعة التي تم فيها العزل لم يكن لها أي أثر على تغيير المراجع .

وفى عام 1995 قام كل من (Beattie&Fearnely,1995) بدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة فى تغيير مراقب الحسابات وأوضحت الدراسة أن من بين العوامل المؤثرة فى تغيير مراقب الحسابات حدوث تغيير فى الإدارة العليا للشركة محل المراجعة .

وفى عام 2004 قام كل من (Magri &Balacchino,2004) بدراسة العوامل المؤثرة فى تغيير مراجع الحسابات لدى الشركات فى مالطا من خلال فحص عينة عشوائية مؤلفة من 250 شركة فى مالطا وقد أوضحت نتائج الدراسة أن من بين العوامل المؤثرة فى تغيير مراجعي الحسابات حدوث تغيير فى الأقسام المالية للشركة محل المراجعة والمديرين يعلمون جيدا أن الموظفين الجدد لا يتعاونون مع المراجعين .

اختبرت دراسات كلا من (Chadegani,2011, Hudaib and Cooke, 2005,) العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وتغيير الإدارة، وكانت النتائج متباينة . حيث كانت نتائج كلا من (Williams,1988, Williams,1988,) لا تؤيد وجود علاقة بين تغيير المراجع الخارجي وبين تغير الإدارة، أما نتائج (Schwartz 1985, Chadegani,2011,Beattie, 2006 Hudaib and cooke,2005, Ismail and) فكانت مؤيدة لوجود علاقة طردية بين تغير الإدارة وتغيير المراجع الخارجي

ومما سبق يمكن صياغة الفرض الأول التالي :

• الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين تغير الإدارة وتغيير المراجع الخارجي.

التعثر المالي وقدرة المنشأة على الاستمرار

أحد الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء تغيير مراقب الحسابات هو وجود عسر مالي (مصاعب مالية) لدى الشركة محل المراجعة .

وينشأ التعثر المالي عندما يكون الإيرادات غير قادرة على مقابلة النفقات بما في ذلك تكلفة الأموال المتمثلة في الفوائد أو الأقساط أو سداد الدين كله في مواعيد الاستحقاق .

ولعل عدم توافق بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل لهذه الاستثمارات هو الباعث لهذه الفجوة بين عوائد الاستثمارات وبين المطلوب دفعة لهذه الاستثمارات كتكلفة للتمويل، ومن ثم تعجز المنظمة عن مواجهة عن التصدي لهذه التكلفة كمخاطر مالية (ممدوح هاشم 2005).

وقد أوضحت دراسة (Schwartz&Menon,1985) لمعرفة أثر العسر المالي على تغيير المراجع من خلال اختيار عينة من الشركات المتعسرة ماليا ومقابلتها بعينة أخرى من الشركات المستقرة ماليا إلى أن معدل تغيير المراجع في الشركات المتعسرة ماليا أعلى من معدل تغيير المراجع في الشركات المستقرة ماليا.

ومبرر ذلك أن الشركات المتعثرة ماليا تحاول حجب أو تأخير المعلومات السلبية وقد يترتب على ذلك إصدار المراجع تقريراً يعبر عن رأى متحفظ أو سلبي وفي هذه الحالة تتزايد احتمالات تغييره وذلك لأن العسر المالي غالباً ما يكون مرتبطاً بعوامل عديدة مثل الخلاف النواحي المحاسبية أو إحساس إدارة الشركة بأن المراجع سوف يصدر تقريراً بتحفظات جوهرية أو حدوث خلاف حول أتعاب المراجعة وكل هذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى عزل المراجع، وقد يبدي المراجع في مثل هذه الحالات رغبته في عدم الاستمرار مع الشركة محل المراجعة لزيادة احتمال تعرضه لمخاطر الأعمال والتأثير على سمعته المهنية، وقد أوضحت دراسة (Williams,1988) أن الشركات تميل إلى تغيير مراجعها إذا تعرضت هذه الشركات لتعثر مالي لأن التعثر قد يعرض أن الشركات تميل إلى تغيير مراجعها إذا تعرضت هذه الشركات لتعثر مالي لأن التعثر قد يعرض المنشأة للإفلاس مما يؤثر على سمعة الشركة بشكل سلبي .

وقد أوضحت (Haskins&Williams,1990) أن من أهم الأسباب المتعلقة بتغيير المراجعين هو التعثر المالي للشركة محل المراجعة، وقد أوضحت دراسة (Krishnan,1997) أن العسر المالي للعميل يعتبر من ضمن العوامل المتعلقة بحدوث الإدعاء القضائي ضد المراجعين وهذه العوامل يمكن أن تساعد في التمييز بين استقالة المراجع والاستغناء عن المراجع وتغييره، وقد أوضحت دراسة (Geiger&Raghunand,2002) من خلال فحص تقارير المراجعة لعينة من الشركات التي تعرضت للإفلاس بين عامي 1996-1998 ودراسة الشركات حول الأمور المالية السابقة لمرحلة الإفلاس وكذلك طول فترة تعاقد المراجع مع العميل وكانت النتائج أن هناك حالات فشل في تقارير المراجعة في السنوات الأولى لتعاقد مراجعي الحسابات مع العملاء مقارنة

بتعاقد مراجعي الحسابات مع العملاء فترة أطول، وأن التغيير الإجباري لمراجعي الحسابات ليس ضروريا لتحسين جودة المراجعة .

يعد مفهوم الاستمرارية أحد المفاهيم المحاسبية الذي يقوم على أساس استمرارية المنشأة على مزاولة نشاطها دون توقف، فالمنشأة تولد لكي تستمر ولا توجد أي نية لتصفيتها في الأجل القريب ولا يعني ذلك استمرارية دائمة وإنما يفترض استمرار المنشأة لفترة كافية لإتمام نشاطها وتنفيذ العقود المبرمة معها وسداد ما عليها من التزامات وتحصيل مالها من حقوق، ويعد تبويب الأصول والخصوم بقائمة المركز المالي إلى متداولة وطويلة الأجل تطبيق مباشر لهذا المفهوم وبدونه تصبح كافة أصول وخصوم المنشأة متداولة ويفقد هذا المفهوم أهميته إذا كانت المنشأة في حالة تصفية ويترتب على هذا المفهوم تقييم أصول المنشأة بالتكلفة التاريخية وليست التكلفة الجارية والقيم السوقية، ووفقا لمعيار المراجعة الأمريكي رقم 59 لسنة 1988 بخصوص قدرة المنشأة على الاستمرارية يجب على المراجع في كل عملية مراجعة تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية في النشاط لفترة معقولة (لا تزيد عن سنة من تاريخ القوائم المالية محل المراجعة) وما إذا كان يوجد شك جوهري بخصوص ذلك وبالتالي فإن المراجع أصبح عليه التزام إيجابي في هذا الصدد، وإذا تبين له وجود شك جوهري فإنه من الضروري أن يحصل على معلومات بخصوص خطط الإدارة للتخفيف من المشكلة وتقييم مدى إمكانية تنفيذها بفعالية والإطلاع على تنبؤات الإدارة والتعرف على ما إذا كانت توفر أساس معقول للاعتقاد بأن المنشأة سوف تستمر في أعمالها لفترة معقولة، ودراسة التأثيرات المحتملة على القوائم المالية ومدى كفاية الإفصاح المتعلقة بها، وفي حالة قيام المراجع بإضافة فقرة توضيحية في تقرير تشير إلى وجود شك في مقدرة الشركة على الاستمرارية فإن إدارة الشركة محل المراجعة تقوم بعزل المراجع وتعيين مراجع بدلا منه حيث أن إضافة هذه الفقرة التوضيحية يعطى انطباع سيء عن الشركة وأن إدارة الشركة محل المراجعة تحاول بشتى الطرق تجنب الحصول على هذا النوع من تقارير المراجعة حتى ولو أدى الأمر إلى عزل المراجع، وقد أوضحت الدراسات السابقة

(Robert,et.al,1995)

(Krishnan1997) (Chow&Rice,1982) (Smith,1986) أن قيام المراجع بإضافة
فقرة توضيحية تشير إلى وجود شك في مقدرة الشركة على الاستمرارية يؤدي ذلك إلى عزل
المراجع وتعيين مراجع آخر بدلاً منة أكثر استجابة لاحتياجات الشركة محل المراجعة .
الضغوط المالية أو التعثر المالي الذي يتعرض له عميل المراجعة هو أحد العوامل المحددة
لاستمرار أو إنهاء الارتباط بعميل المراجعة حيث أن العملاء الذين يكون لديهم تعثر مالي أكثر
ميلاً لتغيير المراجع الحالي بمراجع آخر يتمتع باستقلالية أفضل وإعطاء ثقة أكثر لحملة الأسهم
والمقرضين وتقليل مخاطر التقاضي (Hudaib and cooke .2005) حيث أن الشركات التي
تواجه صعوبات مالية أقل استقراراً وأكثر عرضة لتغيير المراجع للحصول على مراجع أكثر
مرونة بما تراه الإدارة مناسباً أو غير مناسب الإفصاح عنه وذلك لتغطية الخسائر مؤقتاً (قطب
2008).

اختبرت دراسات كلٍ من (Chadegani, 2001, Beattie, 2006, Krishnan, 1996)
وكانت النتائج غير مؤيدة لوجود علاقة بين التعثر المالي وبين تغيير المراجع الخارجي، بينما
كانت نتائج كل من (Schwartz, 1985, Hudaib and Cooke, 2005, Lenox, 1999)
مؤيدة لوجود علاقة طردية بين المتغيرين التعثر المالي وبين تغيير المراجع الخارجي.

ومما سبق يمكن صياغة الفرض الثاني كالتالي:

• الفرض الثالث : لا توجد علاقة معنوية بين التعثر المالي للشركة محل المراجعة وبين تغيير
المراجع الخارجي .

نمو حجم المنشأة

المقصود هنا بـكبر حجم المنشأة من خلال زيادة قيمة أصولها وتنوع أنشطتها ويعتبر ذلك
أحد العوامل المؤدية إلى تغيير المراجع الحالي واستبداله بأخر ذو إمكانيات كبيرة تتناسب مع هذا
النمو.

وقد أشارت الدراسة التي قام بها كل من (Beatie & Fearnely,1995) أن من بين
العوامل المؤدية إلى تغيير المراجع نمو حجم المنشأة حيث أوضحت الدراسة أن نسبة 18% من
139 شركة قامت بتغيير مراجعها يرجع إلى نمو حجم المنشأة محل المراجعة، وفي عام

2004 قام كل من (Magri & Balacchino, 2004) بدراسة العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات لدى الشركات في مالطا وقد أوضحت نتائج الدراسة أن من بين هذه العوامل المؤثرة في تغيير المراجع نمو حجم الشركة .

ومن مظاهر كبر نمو حجم المنشأة الاندماج بين الشركات محل المراجعة وأحد العوامل المؤدية إلى تغيير مراقب الحسابات بأخر جديد بدلا منة حيث أن الاندماج بين المنشآت عادة ما ينطوي على الكثير من المشاكل المحاسبية الأمر الذي يستلزم خبرات وإمكانيات معينة قد لا تتوفر في المراجع الحالي مما قد يكون سببا في تغييره بمراجع جديد ذو خبرة وإمكانيات تتناسب مع كبر حجم المنشآت وقدرته على حل المشاكل المحاسبية خاصة ما يتعلق بمشكلة تقويم الأصول، وقد أوضحت دراسة (Beding field & Loeb, 1974)

إلى أن أحد الأسباب المؤدية على تغيير المراجعين يرجع إلى كبر حجم الشركة محل المراجعة نتيجة لحدوث اندماج بينها وبين شركة أخرى، كما أوضحت دراسة (Magri & Balacchino, 2004) إلى أن كبر الحجم المنشأة محل المراجعة نتيجة للاندماج بين المنشآت محل المراجعة يعد من الأسباب الهامة المؤدية إلى تغيير المراجع الحالي والتحول إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار .

ومن مظاهر كبر ونمو حجم المنشأة قيام الشركة محل المراجعة بإصدار أسهم وسندات جديدة والحصول على قرض وذلك يعتبر أحد العوامل والأسباب المؤدية إلى التغيير المراجع الحالي بأخر جديد حيث أوضحت دراسة (Carpenter and Strawser, 1971)

على مجموعة من الشركات خلال الفترة من 1969-1970 لتحديد العوامل المؤدية إلى تغيير المراجع أن أحد الأسباب هو إصدار الشركة محل المراجعة أسهم جديدة ولجوءها إلى الاقتراض وذلك لزيادة الثقة في القوائم المالية وكسب ثقة المستثمرين .

وكما أوضحت دراسة (Bedingfield and Loeb, 1974) أن حصول الشركة على تمويل جديد وبالتالي نمو حجم الشركة محل المراجعة هو أحد العوامل المؤدية إلى تغيير المراجع الحالي بأخر جديد للحصول على مستوى خدمة أفضل من حيث الكم والنوعية والمستوى مما يسهم في صورة أفضل للمنشأة أمام الغير .

حيث أشارت الدراسات السابقة إلى أن الشركات كبيرة الحجم من صفاتها تعقد عملياتها والفجوة المتزايدة بين الإدارة والملاك الحقيقيون لذلك فإن هذه الشركات تراجع من قبل مكاتب

مراجعة كبيرة الحجم لديها طاقات بشرية تتميز بالخبرة الواسعة في مراجعة هذا النوع من الشركات (Willenborg,1999) وعادة ما تلجأ هذه الشركات إلى مكاتب كبيرة لتخفيض مشاكل الوكالة وبشكل أكثر وضوحاً كلما زاد حجم الشركة كلما زادت مشاكل الوكالة و زاد الطلب على مكاتب مراجعة كبيرة الحجم ذات خبرات كبيرة ووجدت دراسات أخرى بأن الشركات صغيرة الحجم أكثر عرضه لتلقى تقرير مراجعة متحفظ عن الشركات كبيرة الحجم وبالتالي فإنها أكثر ميلا لتغيير المراجع الخارجي (Krishnan et al.1996) .

واختبرت دراسات كل من (Lenox, 1999, Chadegani, 2011, Beattie, 2006,) وWoo and Koh, 2001، وكانت نتائج الدراسات السابقة جميعها وجود علاقة عكسية بين تغيير المراجع الخارجي وبين حجم الشركة ما عدا دراسة (Woo and Koh, 2001,) فكانت غير مؤيدة لوجود علاقة بين تغيير المراجع الخارجي وبين حجم الشركة.

ومما سبق يمكن صياغة الفرض التالي :

• الفرض الثالث : توجد علاقة عكسية بين حجم الشركة (عميل المراجعة) وبين تغيير المراجع الخارجي .

العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة

أتعاب المراجعة

قد يبدي المراجع في بعض الأحيان رغبته في عدم الاستمرار مع العميل محل المراجعة ويحدث ذلك في حالة تزايد احتمالات تعقد عملية المراجعة بالإضافة إلى زيادة مخاطرها في مقابل عدم تغطية الأتعاب للتكاليف التي يتحملها المراجع من خلال تنفيذ عملية المراجعة، وتعتبر المخاطر التي تتضمنها عملية المراجعة من العوامل التي يجب أن يأخذها المراجع في الاعتبار سواء عند اختياره للعميل، أو عند تخطيطه لعملية المراجعة أو عند تصميم إجراءات المراجعة الملائمة وعند تجميع وتقييم أدلة وقرائن المراجعة كوحدة واحدة، وفي مجال تعظيم أهمية الاهتمام بمخاطر المراجعة والحث على ضرورة العمل على ضبط وتدني هذه المخاطر نجد أن أحد الكتاب يطلق على تلك المخاطر (مخاطر المراجع) Auditor risk وليست مخاطر

المراجعة وذلك نظرا للأثر السلبي الذي تشكله تلك المخاطر من حيث التأثير على سمعة المراجع بصفة خاصة وعلى مكانة المراجع في المجتمع بصفة عامة .
وتناولت العديد من الدراسات أتعاب المراجعة كأحد العوامل الهامة المؤثرة في تغيير المراجعين .فقد أوضحت دراسة (Bedingfield&Loeb,1974) أن تغيير مراجع الحسابات يرجع إلى سببين رئيسيين هما :

1- الارتفاع الكبير في أتعاب المراجعة

2- عدم الرضاء عن مستوى الخدمة التي يؤديها المراجع من حيث الكم والنوعية والمستوى كما أشارت الدراسة أيضا أن (46%) من حالات التغيير المراجعين (114) كان بسبب الأتعاب. وقد أوضحت دراسة (Fried&Schiff,1981) والتي أجريت على مجموعة من الشركات المساهمة الأمريكية التي قامت بتغيير المراجعين أن من بين أسباب التغيير رغبة الإدارة في تخفيض الأتعاب .

وقد أوضحت دراسة (Eichenseher&Shields,1983) أن زيادة أتعاب عملية المراجعة وعدم وجود علاقة عمل طيبة بين المراجع وبين موظفي الشركة كانت من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى عزل المراجع.

وقد أوضحت دراسة (Haskinx&Williams,1990) أن عامل أتعاب عملية المراجعة التي يحصل عليها المراجع يعد أحد العوامل الهامة المتعلقة بتغيير المراجعين.
وقد أوضحت دراسة (Robert,et al,1995) أن أتعاب المراجعة والتقرير المتحفظ هما أكثر العوامل أهمية في تغيير مراجع الحسابات .

وقد أوضحت دراسة (Beattie&Fernely,1995) أن نسبة 66% من 136 شركة قامت بتغيير المراجعين يرجع إلى تضخيم أتعاب المراجعة مقابل نقص المنافع الناتجة عنها وأن عامل أتعاب المراجعة يعد العامل الأول لحدوث ظاهرة تغيير المراجعين في الشركات المقيدة بالبورصة في بريطانيا .

وقد أوضحت دراسة (د.على إبراهيم طلبة 1997) أن حجم الأتعاب يعتبر من بين العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات حيث أن العميل يبحث عن المراجع المتخصص في النشاط للحصول على خدمة بجودة عالية وتكلفة أقل .

وقد أوضحت دراسة (Magri & Balacchino, 2004) أن من بين العوامل المؤدية إلى تغيير مراجع الحسابات :

ارتفاع قيمة أتعاب المراجعة بمقارنة بمنافع عملية المراجعة .

وقد أوضحت دراسة (Turner, et.al, 2006) أن من بين أسباب تغيير مراجع الحسابات هو رغبة الإدارة في تخفيض الأتعاب .

وتعتبر الدراسات السابقة أن علاقات العمل الجيدة وأتعاب المراجعة عاملان مؤثران في قرار اختيار المراجع الخارجي عندما يكون هناك عدم ارتياح من الإدارة بالنسبة لأتعاب عملية المراجعة حيث تلجأ الإدارة للحصول على عرض أفضل من مكتب مراجعة آخر (Chadegani, 2011; قطب (2008) واختبرت الدراسات التالية العلاقة بين المتغيرين (Beattie, 2006; و (Hudaib and Cooke, 2005; Woo and Koh, 2001; Chadegani, 2011) . كانت النتائج غير معنوية على العكس كانت نتائج دراسة (Ismail and Ali Ahmed, 2008) تؤيد وجود علاقة معنوية طردية بين تخفيض أتعاب عملية المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي .

ومما سبق يمكن صياغة الفرض الأول كالتالي :

• الفرض الثالث : لا توجد علاقة معنوية بين تخفيض أتعاب عملية المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي .

2- حجم مكتب المراجعة

تناولت بعض الدراسات عامل حجم مكتب المراجعة وعدم رضاء الإدارة عن مستوى الخدمات المقدمة من بين العوامل المؤدية إلى تغيير مراجع الحسابات.

حيث أن الإدارة ترغب في مستوى خدمات للمراجعة قد لا تتوافر لدى شركات المراجعة صغيرة الحجم وفي حالة عدم قدرة مكتب المراجعة تلبية وتقديم مستوى معين من الخدمات فإنه من المحتمل أن يتعرض ذلك إلى تغيير المكتب فالإدارة ترغب في تغيير المراجع ذو الإمكانيات المحدودة بمراجع ذو إمكانيات كبيرة للحصول على مستوى أفضل من حيث المستوى والتنوع والكيف الذي لا يستطيع تقديمها سوى المكاتب كبيرة الحجم.

و حيث أن هناك دليل قوى بأن الشركات كبيرة الحجم تراجع من قبل مكاتب مراجعة كبيرة الحجم ذات خبرات وموارد بشرية وتكنولوجية متقدمة حتى تستطيع مراجعة العمليات المعقدة داخل هذه الشركات الكبيرة ومن الطبيعي أن تقدم مكاتب المراجعة الكبيرة خدمات وعمليات مراجعة ذات جودة مرتفعة وذلك بسبب الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها وحفاظا على سمعتها داخل مجتمع الأعمال (Hudaib and Cooke, 2005).

وقد أوضحت دراسة (Burton&Roberts,1967) أن أحد الأسباب التي تؤدي إلى تغيير المراجع هو رغبة الإدارة في التعامل مع الشركات كبيرة الحجم ذات الشراكة مع مكاتب عالمية ولتقديم مستوى خدمة أفضل عن التي تقدمها المكاتب صغيرة الحجم .

وقد قام كلا من (Carpenter&Strawser,1971) بإجراء دراسة على مجموعة من الشركات خلال الفترة بين 1969-1970 لتحديد الأسباب المؤدية إلى تغيير المراجع حيث جاء فيها أن من بين هذه الأسباب هو عدم رضاء الشركة عن مستوى الخدمات المقدمة من مكاتب المراجعة صغيرة الحجم، وقد أيدت هذه النتائج الدراسة التي أجراها كل من (Bedingfield & Loeb,1974).

حيث جاء فيها من بين أسباب تغيير المراجع بأخر هو عدم الرضاء عن مستوى الخدمة التي يؤديها مكاتب المراجعة صغيرة الحجم من حيث الكم والنوعية والمستوى، وفي عام 1981 قامت (De Angelo,1981) بإجراء دراسة حول علاقة تغيير المراجع الخارجي بمكتب المراجعة وجودة المراجعة قد أوضحت نتائج الدراسة أن مكاتب المراجعة الكبيرة تعرض خدمات أفضل لعملائها من حيث العدد والمستوى والنوعية عن تلك التي تعرضها مكاتب المراجعة صغيرة الحجم.

وفي عام 1995 قام كل من (Beattie&Fearnely,1995) بإجراء دراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي من خلال فحص عينة من الشركات المقيدة بالبورصة في بريطانيا وجاء من بين عوامل تغيير المراجع هو عدم رضاء الإدارة عن مستوى جودة المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة صغيرة الحجم وعدم تقديم هذه المكاتب الصغيرة عن مستوى خدمات كافية من المراجع حيث أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة 14% من المنشآت التي قامت بتغيير المراجعين الخارجيين أرجعت سبب التغيير إلى عدم القدرة مكاتب المراجعة صغيرة الحجم على تقديم مستوى خدمة للمراجعة جيد لهذه الشركات .

وفى عام 1997 قام د. (على إبراهيم طلبية، 1997) بدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في تغيير وتعيين مراقب الحسابات من خلال فحص عينة تمثل 77% تقريبا من مجتمع الشركات المساهمة العامة بمسقط عمان (سلطنة عمان) وأوضحت الدراسة أن من بين العوامل المؤثرة هو حاجة الشركات كبيرة الحجم إلى مكاتب مراجعة كبيرة الحجم ذات شراكة عالمية تستطيع تقديم مستوى جودة مراجعة كاف .

وفى عام 2004 قام كل من (Magri&Balacchino,2004) بدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات وأوضحت الدراسة أن من بين هذه العوامل هو رغبة المنشآت في الحصول على خدمات متميزة تقدمها شركات المراجعة كبيرة الحجم .

وترغب الشركات محل المراجعة في تغيير المراجع الحالي واختيار مراجع آخر جديد ويرجع ذلك إلى مستوى الخدمة الغير كاف من مكاتب صغيرة الحجم حيث أن الجزء الأكبر من عملية المراجعة ينفذ بواسطة أفراد فريق المراجعة فإنه من المحتمل أن يتأثر مستوى جودة أداء خدمة المراجعة بمستوى الخبرة المهنية لأفراد فريق المراجعة ومن ثم قد يكون ذلك سببا فى عدم رغبة المنشأة الاستمرار مع المراجع، وقد حرصت التشريعات على اشتراط قدر واف من التأهيل العلمي والخبرة العملية لمن يجوز لة العمل كمراقب حسابات شركات مساهمة وذلك حماية للمساهمين من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى باعتبار أن المراجع يؤدي خدمة للمجتمع، والهدف الأساسي من هذا التأهيل العلمي والخبرة العملية هو ضمان قيام المراقب بوظيفته خير قيام بحياد وأمانة وموضوعية لأن أى خروج على الحياد سيؤدي إلى إساءة إلى سمعته المهنية ويؤثر على وضعة فى المجتمع وعلى عملة كمراجع قانوني ممتهن لضمان ثقة مستخدمي معلومات المراجعة فى هذه المعلومات، وقد أوضحت دراسة (Magri & Balacchino, 2004) أن من العوامل المؤثرة فى تغيير مراقب الحسابات وجود قصور فى التأهيل المهني لدى أفراد المكاتب صغيرة الحجم حيث أن هذه المكاتب صغيرة الحجم تقوم باستخدام أفراد غير مدربين لإنهاء عملها بالإضافة إلى عدم استقرار العاملين بتلك المكاتب .

واختبرت دراسات كل من (Woo and Koh, 2001, Hudaib and Cooke, 2005,)

(Chadegani, 2011)، وكانت نتائج كل من (Hudaib and Cooke, 2005, Woo and)

(Koh, 2001) لا تؤيد وجود علاقة بين تغيير المراجع الخارجي وبين حجم مكتب المراجعة أما

نتائج دراسة (Chadegani, 2001) فكانت تؤيد وجود علاقة عكسية بين حجم مكاتب المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي.

نوع تقرير المراجعة (رأى المراجع الخارجي)

مما لاشك فيه أن تقرير المراجعة الذي يحتوى على تحفظات جوهرية Qualified Audit Opinion يعد بمثابة إشارة إلى أن هناك شيء غير سليم بالشركة محل المراجعة، وبصفة عامة هناك اعتقاد سائد بأن مثل هذا النوع من تقارير المراجعة يعطى انطباع سيء عن الشركة وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى إثارة الشكوك حول قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل.

من هنا فإن التقرير الذي يحتوى على تحفظات جوهرية يؤدي ولا شك إلى اهتزاز ثقة المستثمرين والدائنين وأصحاب الملكية وغيرهم في الشركات محل المراجعة، ولما كان تقرير المراجعة الذي يحتوى على تحفظات جوهرية يعطى انطباعا سيئا عن الشركة محل المراجعة لذلك لا نجد غرابة في أن إدارات الشركات تحاول بثتى الطرق تجنب الحصول على هذا النوع من تقارير المراجعة حتى ولو أدى الأمر إلى تغيير المراجع الخارجي لهذا نجد دائما أن المراجع الخارجي في حالة قلق وخوف من إصدار تقرير بتحفظات جوهرية عن الشركة محل المراجعة وذلك خوفا من أن يؤدي ذلك إلى عزلة يفقد بذلك أحد العملاء، وتناولت العديد من الدراسات عامل التقرير المتحفظ كأحد العوامل المؤثرة في تغيير مراقب الحسابات، منها الدراسة التي أجراها كل من (Chow&Rice,1982) لتحديد ما إذا التحفظات التي ترد بتقرير المراجع تؤدي إلى تغيير المراجع وما إذا كان تغيير المراجع يؤدي إلى الحصول على تقرير نظيف .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تغيير المراجعين يتم غالبا بعد استلام تقارير بها تحفظات أو نتيجة لامتناع المراجعين عن إبداء الرأي في القوائم المالية للشركات، وأوضحت دراسة (Schwartz&Menon,1985) لمعرفة أثر العسر المالي على تغيير المراجعين وذلك لأن التعثر المالي غالبا ما يكون مرتبطا بعوامل عديدة منها إحساس إدارة الشركة بأن المراجع سوف يصدر تقريرا به تحفظات جوهرية، وقد أشارت نتائج الدراسة أن تغيير المراجعين يتم غالبا بعد استلام الشركة محل المراجعة تقريرا متحفظا، وقد أشارت نتائج الدراسة أن تغيير المراجعين يتم غالبا بعد استلام الشركة محل المراجعة تقريرا متحفظا، وقد أشارت نتائج الدراسة (Eichenseher&Schields,1983) أن حصول الشركة محل المراجعة على تقرير به تحفظات لم يكن من بين العوامل التي أدت إلى تغيير المراجع وأن رد فعل السوق تجاه التحول من شركة

مراجعة عادية إلى شركة من شركات المراجعة الكبار بصفه عامة إيجابي، وأهتم (Smith,1986) بدراسة ما إذا كانت الشركات التي تقوم بتغيير مراجعيها بسبب إصداره تقرير متحفظ فإنها تحصل على تقرير أفضل من المراجع الجديد فى السنة التالية لعزل المراجع القديم من خلال فحص عينة من 139 حالة تغيير فى الفترة ما بين 1977-1984.

وقد أشارت نتائج الدراسة أن هناك 39 حالة من هذه الحالات (28%) حصلت فيهم الشركة على تقرير متحفظ من المراجع الذي تم تغييره بينما كان تقرير المراجع الجديد فى السنة التالية تقرير نظيف، وقد قام (Williams,1988) بدراسة العلاقة بين عدة عوامل وبين تغيير المراجع فى 186 شركة قامت بتغيير المراجع و186 شركة لم تقم بتغيير المراجع خلال الفترة بين 1977-1982 وقد أوضحت نتائج الدراسة أن العوامل المتعلقة بحصول الشركة على تقرير به تحفظات لم يكن لها أي تأثير على تغيير المراجع، وقد أوضحت دراسة (Robert.et al, 1995) أن أتعاب المراجع والتقرير المتحفظ هما أكثر العوامل أهمية فى تغيير مراجع الحسابات، وقد أوضحت دراسة (Krishnan,1997) أن قيام المراجع بإصدار تقرير مراجعة مقيد يعتبر من العوامل المتعلقة بحدوث الإدعاء القضائي ضد المراجعين وهذه العوامل يمكن أن تساعد فى التمييز بين استقالة المراجع والاستغناء عن المراجع وتغييره، وقد أوضحت نتائج دراسة (Gomez-Aguilar,2003)

والتي بمقتضاها تم فحص عينة مكونة من 735 شركة أسبانية قامت بتغيير مراجعيها خلال الفترة 1991-1996 أنه ليس هناك زيادة فى احتمال تغيير المراجع بعد إصداره تقريراً متحفظاً، كما أشارت الدراسة أن 92 شركة من الشركات التي حصلت على تقرير متحفظ تالي يرتبط بشكل معنوي بجودة المراجع الذي تم اختياره.

وترغب الشركات أحياناً فى زيادة قيمة أسهمها فى البورصة عن طريق إتباع بعض الأساليب التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الأرباح وتحسين الأداء المالي لها على خلاف الحقيقة مثل رسم تكلفة الإقراض رغماً عن إتباع الشركة لطريقة تحميل تكلفة الإقراض على قائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة أو إتباع أساليب المحاسبة الإبداعية لتزيين الميزانية وتضخيم بنود معينة على غير حقيقتها مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة السهم نتيجة التغيير فى السياسات المحاسبية (وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات والتماثل).

وفى مثل هذه الحالات إذا أوضح المراجع في تقريره بأن الشركة غيرت فى السياسات المحاسبية مما أثر على الأداء المالي أو قام بإبداء رأى عكسي فى حالة ما إذا كان التغيير جوهريا بحيث يجعل القوائم المالية مضللة أو إذا امتنع عن إبداء الرأى تقوم إدارة الشركة بتغييره لأن مثل هذا النوع المتحفظ يعد بمثابة إشارة إلى أن هناك شيء غير سليم بالشركة والإدارة تحاول بشتى الطرق تجنب الحصول على هذا النوع من التقارير حتى ولو أدى الأمر إلى تغيير المراجع الأمر الذي يؤثر على استقلال المراجع إذا لم يستجيب لتلبية حاجة الإدارة فى هذا الشأن .

وقد أوضحت الدراسات السابقة (Smith,1986) (Schwartz&Menon,1985) (Chow&Rice,1982) (Gomez-Aguilar,2003) دراسة (Robert.et al ,1995)

أن تغيير المراجع يتم غالبا بعد استلام الشركة محل المراجعة تقارير بها تحفظات جوهرية أو نتيجة لامتناع المراجعين عن إبداء الرأى فى القوائم المالية.ولقد اختبرت الدراسات السابقة (, 1999 Vanstraelen, 2003 ,Krishnan,1996,Woo and Koh ,2001, Lenox) العلاقة بين المتغيرين وكانت النتائج تؤيد وجود علاقة معنوية طردية بين المتغيرين ووجدت بأن هناك زيادة احتمال تغيير المراجع الخارجي بعد تلقى العميل تقرير مراجعة متحفظ

(Vanstraelen,2003 Lenox .1999.Hudaib and Cooke .2005,

Krishnan,1996)

على العكس وجدت دراسات (, Chadevani, 2008,; Iamail and Ali Ahmed 2008,; Takkiyah and Ghazali, 1993, Woo and Koh, 2001, Beattie, 2006 ,2001).
بأنه لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرين.

ومما سبق فإنه من المتوقع عدم وجود علاقة بين نوع تقرير المراجع وبين تغيير المراجع الخارجي ولذلك يمكن صياغة الفرض الثاني على النحو التالي:

• الفرض السادس : لا توجد علاقة معنوية بين نوع تقرير المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي.

تغيير المراجع الخارجي

يعتبر تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر الجمعية العمومية هو قرار للجمعية العمومية ولا ينصرف ذلك إلى الخلو العارض لمنصب مراجع الحسابات والذي يحدث نتيجة الوفاة أو الاستقالة .

يعرف تغيير المراجع الخارجي بأنه عبارة عن اتخاذ الجمعية العمومية قرارا بإنهاء العلاقة مع المراجع الحالي واختيار مراجع آخر للتعاقد معه، وذلك علي الرغم من قيامه بواجباته المهنية علي الوجه السليم (مسواك، 2008). وذكر Petty and Guaganesan، أن تغيير المراجع الخارجي هو عبارة عن بقاءه لمدة قصوى مدققا لحسابات شركة ما وبعدها تلتزم الشركة بتغييره كل فترة زمنية معينة (جربوع، 2007).

وعرف Harris تغيير المراجع الخارجي للحسابات كما ذكر في قانون - Sarbanes Oxley - بأنه الفترة المحددة من السنوات التي تقضيها شركة المراجعة في العمل لدي العميل ما قبل تركها لمدة معينة - فترة تهدئة - ومن ثم الرجوع للمراجعة في هذه الشركة (Harris, 2012).

وقدمت فكرة تغيير مراقب الحسابات لأول مرة في عام 1976 إذا أوضح (Lu, 2005) بأن تغيير المراقب يمكن أن يكون إلزاميا أو اختياريا إذا أن التغيير الإلزامي يكون كل فترة محددة بخمسة سنوات غالبا أما التغيير الطوعي فيكون علي أساس قرارات من مجلس الإدارة وغير محدد بفترة زمنية معينة (Mustafa, et, al., 2010).

وقد أوضحت الدراسة التي أجراها كل من (Gieger&Raghunadan, 2002) لمعرفة العلاقة بين طول فترة تعاقد المراجع مع العميل وفشل تقرير مراجع الحسابات من خلال فحص تقارير المراجعة للشركات التي تعرضت للإفلاس خلال فترة 1996-1998، ودراسة الآراء المتعلقة بمراجعة الحسابات حول الأمور المالية السابقة لمرحلة الإفلاس وكذلك دراسة طول فترة تعاقد المراجع مع هذه الشركات أن هناك حالات فشل في تقارير المراجعة في السنوات الأولى لتعاقد المراجع مع الشركة محل المراجعة مقارنة بالمراجع الذي عمل مع الشركة لفترة أطول، ولا يوجد اتفاق على أن يكون تغيير المراجع عملية إجبارية كما أشارت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين طول فترة تعاقد المراجع وفشل تقارير المراجعة.

ويرى الباحث أن مبدأ تغيير مراقب الحسابات الخارجي سيف ذو حدين إذا لا يمكن النظر إليه بعين واحدة بل يحتاج الأمر الى المفاضلة بين المساوي والإيجابيات، ففي حين يمثل استمرار المراجع الخارجي فترة طويلة من السنوات في التعاقد مع نفس العميل مصدرا للشك والريبة وعاملا من عوامل انخفاض ثقة الجمهور والمجتمع المالي، فإن وجهة النظر الأخرى التي تري أن تغيير المراجع الخارجي سوف تخفف من حدة المنافسة في سوق المهنة وبالتالي التأثير علي

الاستقلالية والجودة، هذا ما يفسر ضرورة ترك تقدير مهمة تغيير المدقق أو عدمها إلى لجنة المراجعة مع تحديد المدة المناسبة لذلك

الدراسة الإختبارية وقياس محددات تغيير المراجع الخارجى

تصميم الدراسة

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية من خلال تلك الدراسة البيانات تستخدم في التحقق (investigate) في العلاقة بين (independent variables) المتغير التابع (ASW) وهو تغيير المراجع الخارجى Auditor و Switch size company وبين (dependent variables) المتغيرات المستقلة وهى هنا size company و (loga) و size disk auditor(TSE) و qualified audit opinion(Q0) و financial و change in audit fees(AFE) و (change in management CHM) و (distress(FD) وذلك من خلال عينة من الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الأوراق المالية وسوف تكون 60 شركة حيث أن عدد الشركات (مجتمع الدراسة) 200 شركة وهو عدد جيد ممثل لمجتمع الدراسة خلال فترة زمنية ما بين عام 2005- 2013 وسوف يتم تقسيم عدد 60 شركة إلى مجموعتين المجموعة الأولى عددها 30 شركة قامت بتغيير المراجع الخارجى والمجموعة الثانية وعددها 30 شركة لم تقم بتغيير المراجع الخارجى وذلك خلال تلك الفترة الزمنية المذكورة سابقا (2013-2005) .

البيانات الملائمة سوف يتم تجميعها من خلال:

- 1- The annual general meeting
- 2- Companies, financial statements and notes

(the samples are compiled according industry and size)

المتغيرات المستقلة في الدراسة التغيير في الإدارة وأعضاء لجان المراجعة و التغيير فى أتعاب عملية المراجعة ورأى المراجع الخارجى وحجم مكتب المراجعة المعبر عنه فى نموذج الدراسة بجودة المراجعة و التعثر المالى للشركة محل المراجعة حجم الشركة محل المراجعة.

The dependent variables is auditor switch and independent variables are change in management ,audit quality, qualified audit opinion, client size ,change in auditor fees and financial distress.

عينة الدراسة

عينة الدراسة 60 شركة مقسمة إلى مجموعتين من الشركات كل مجموعة تمثل 30 شركة من الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الأوراق المالية بحيث تكون المجموعة الأولى وهي الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي والمجموعة الثانية من الشركات التي لم تقم بتغيير المراجع الخارجي

نموذج الانحدار المتعدد وكيفية قياس محددات تغيير المراجع

يتم صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي

$$AS=\beta_0+\beta_1LOGA+\beta_2CHM+\beta_3AQ+\beta_4AFE+\beta_5Q0+\beta_6FD+ei$$

- AS = الشركات التي تقوم بتغيير المراجع تحصل على 1 والشركات التي لم تقم بتغيير المراجع الخارجي تحصل على صفر
- $LogA$ = لو غاريتم إجمالي أصول الشركة ويستخدم كمقياس لحجم الشركة.
- CHM = في حالة تغير الإدارة بالشركة محل المراجعة تكون القيمة 1 والعكس في حالة عدم تغير الإدارة تكون القيمة صفر.
- AQ = جودة المراجعة (تحصل المكاتب التي لها شراكة مع مكاتب الأربعة الكبار على القيمة 1 والمكاتب التي ليس لها شراكة مع المكاتب الأربعة الكبار على القيمة صفر).
- AFE = التخفيض في أتعاب المراجعة تأخذ القيمة 1 إذا حدث تخفيض في الأتعاب والعكس تأخذ القيمة صفر لو لم يحدث تغيير .
- $Q0$ = رأى متحفظ للمراجع يحصل على القيمة 1 والعكس على القيمة صفر في حال عدم حصولها على تقرير متحفظ .
- FD = التعثر المالي (تحصل الشركة على القيمة 1 في حال تعثرها ماليا وتحصل على القيمة صفر في حالة عدم تعثرها).

نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي

dependent variable (auditor switch)- the logistic regression model is used to confirm the relationship between auditor switch and independent variable is run to concurrently test the 6 hypotheses in this study .

العينة في هذه الدراسة 60 شركة مساهمة مسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية مقسمة إلى مجموعتين من الشركات المجموعة الأولى 30 شركة مساهمة قامت بتغيير المراجع الخارجي خلال الفترة من عام 2005 – 2013 والمجموعة الثانية 30 شركة مساهمة مصرية لم تتم بتغيير المراجع الخارجي وأبقت على المراجع خلال الفترة من 2005- 2013 عينة الدراسة اختيرت من قطاعات مختلفة لتمثيل المجتمع .

Frequency Table

ASW

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	30	50.0	50.0	50.0
1.00	30	50.0	50.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

CHM

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	28	46.7	46.7	46.7
1.00	32	53.3	53.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

AQ

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	29	48.3	48.3	48.3
1.00	31	51.7	51.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

AFE

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	29	48.3	48.3	48.3
1.00	31	51.7	51.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

QO

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	49	81.7	81.7	81.7
1.00	11	18.3	18.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

FD

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	56	93.3	93.3	93.3
1.00	4	6.7	6.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

الجدول السابقة توضح التكرارات في المتغيرات المستقلة

Frequencies

Statistics

	ASW	LOGA	CHM	AQ	AFE	QO	FD
N Valid	60	60	60	60	60	60	60
Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean	.5000	20.4458	.5333	.5167	.5167	.1833	.0667
Std. Deviation	.50422	2.60606	.50310	.50394	.50394	.39020	.25155
Skewness	.000	.697	-.137	-.068	-.068	1.679	3.564
Std. Error of Skewness	.309	.309	.309	.309	.309	.309	.309
Kurtosis	-2.070	-.083	-2.051	-2.065	-2.065	.846	11.071
Std. Error of Kurtosis	.608	.608	.608	.608	.608	.608	.608
Minimum	.00	15.71	.00	.00	.00	.00	.00
Maximum	1.00	27.27	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00

يوضح الجدول 2 البيانات الوصفية من المتوسط وحساب الانحراف المعياري

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
ASW	.339	60	1.000	.637	60	1.000
LOGA	.124	60	1.022	.953	60	1.021
CHM	.357	60	1.000	.635	60	1.000
AQ	.348	60	1.000	.636	60	1.000
AFE	.348	60	.000	.636	60	.000
QO	.497	60	1.000	.471	60	1.000
FD	.538	60	.000	.271	60	.000

a. Lilliefors Significance Correction

والذي يوضح مدى إتباع الاختبار للتوزيع الطبيعي وبالإشارة إلى النتائج للتفرض والالتواء
البيانات هنا تتبع التوزيع الطبيعي.

Logistic Regressio

WITHOUT CONSTANT

BACKWORD WALD

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 ^a LOGA	-.123	.069	3.206	1	.073	.884
CHM	.404	1.296	.097	1	.755	1.497
AQ	-19.122	6822.461	.000	1	.998	.000
AFE	23.240	6822.461	.000	1	.997	1.238E10
QO	-.347	1.913	.033	1	.856	.707
FD	17.797	16935.283	.000	1	.999	5.359E7
Step 2 ^a LOGA	-.132	.067	3.850	1	.050	.877
CHM	.561	1.256	.200	1	.655	1.753
AQ	-19.151	6945.334	.000	1	.998	.000
AFE	23.410	6945.334	.000	1	.997	1.468E10
QO	.030	1.661	.000	1	.986	1.030
Step 3 ^a LOGA	-.168	.064	6.958	1	.008	.845
CHM	.447	1.190	.141	1	.707	1.564
AFE	5.869	1.244	22.243	1	.000	353.777
QO	.474	1.515	.098	1	.754	1.606
Step 4 ^a LOGA	-.159	.055	8.421	1	.004	.853
CHM	.343	1.131	.092	1	.761	1.410
AFE	5.812	1.210	23.066	1	.000	334.271
Step 5 ^a LOGA	-.150	.044	11.751	1	.001	.861
AFE	5.769	1.185	23.696	1	.000	320.308

a. Variable(s) entered on step 1: LOGA, CHM, AQ, AFE, QO, FD.

يشير العمود السابق إلى نموذج الانحدار وست متغيرات مستقلة معتمدة على بيانات لـ 60 شركة خلال الفترة من عام 2005 إلى 2013 وتشير نتائج نموذج الانحدار على عدم معنوية كل من تغيير الإدارة ولجان المراجعة، ورأى المراجع الخارجي (تقرير المراجعة)، وحجم مكتب المراجعة والتعثر المالي للشركة محل المراجعة وتشير النتائج إلى معنوية كلا حجم الشركة محل المراجعة بعلاقة عكسية، ومعنوية التغيير في أتعاب عملية المراجعة بشكل طردي.

المراجع

المراجع الأجنبية:

- 1- Arel, B., R. Brody, and K. Pany. 2005a. Audit firm rotation and audit quality. *The CPA Journal*, 75 (1): 36-39
- 2- Beattie, V., & Fearnley, S. (1998). "The importance of audit firm characteristics and the drivers of auditor change in UK listed companies". *Accounting and Business Research*, vol. 25. Pp, 227-239
- 3- Beattie, V. Masocha, W. (2006) "The determinants of auditor Evidence from uk charities ". **Presented at the National Auditing Conference .**
- 4- Chadegani, A.A (2011). "The Determinant Factors of Auditor Switch among Companies Listed on Tehran Stock Exchange" *International Research Journal of Finance and Economics Issn 1450-2887 Issue 80.*
- 5- Defond, M.L, and K.R. Subramanyam (1998), " Auditor changes and discretionary Accruals " *Journal of Accounting and Economics, Vol. 25, PP.35:67*
- 6- Fearnley, S., Brandt, R. and Beattie, V, (2002) " factors contributing to auditor in kingdom" *Journal of financial regulation and compliance sep.,: 254-265*
- 7- George Nashwa (2004), "Auditor rotation and the quality of auditing" *The CPA journal (Dec .2004), Vol. (74), No. (12), PP.4-22*
- 8- Gomez-Aguilar, N. , 2003, Do Spanish firms change Auditor to avoid Qualified Audit Report ? *International journal of Auditing March, 7 (1) :37-53.*
- 9- Geiger, M., Raghunandan, K., & Rama, D. V. (1998). "Costs associated

with going-concern modified audit opinions: an analysis of auditor changes, subsequent opinions, and client failures". **Advances in Accounting, vol. 16. pp. 117-139.**

- 1- Hudaib,M.and Cooke ,T.e.(2005) "The impact of managing director changes and financial distress on audit qualification and auditor switching " **Journal of business finance Accounting Vol.32Nos 9/10.pp.1703-39.**
- 2- 11-Healy, T. and Y., Kim. 2003, The benefits of mandatory Auditor rotation. *Regulation, 26(3): 10-11.*
- 3- Hoyle, J. 1978. Mandatory auditor rotation: The argument and an alternative *Journal of Accounting, May: 69-78.*
- 4- Imhoff, E. 2003. Accounting Quality, Auditing, and corporate governance *Accounting Horizons, (Supplement): 117-128*
- 5- Ismail,SH.Aliahmed,H.(2008). "Why Malaysian second Board Companies Switch Auditors :Evidence of Bursa Malaysia"
International research journal of Finance and economics .ISSUE 13.pp.123-130
- 6- Jiraporn, Pomsit (2006)," causes and consequences of Audit shopping: An analysis of Auditor opinions, Earnings Management, and Auditor changes," **Quarterly Journal of Business and economics, Sunday, January.**
- 7- Kroger, J. 2004, Enron, Fraud and securities reform: An Enron prosecutor's prospective. **Working Paper, www.ssrn.com**
- 8- Krishnan and J. Krishnan. (1996). "The Role Of Economic Trade-Offs In The Audit Opinion Decision: An Empirical Analysis". **Journal OF, of Accounting, Auditing and finance, 11.**

- 9- Lenox ,C. ,(1999) "Audit *Quality* and Auditor Size :An Evaluation of Reputation and Deep Pockets Hypotheses " *Journal of Business Finance &Accounting* .Vol.26(7/8),pp .779-805
- 10- Lin, Z. Jun and Liu, M. (2010). "The determinants of auditor switching from the perspective of corporate governance in china". **Advances in Accounting, incorporating advances in international accounting journal. vol. 26. pp. 117-127.**
- 11- Magri , J , and P.J.baldacchino (2004) " factors contributing to auditor change decision in malta " *Managerial Auditing journal* ,Vol. 19-PP.956-968
- 12- Schwartz,K.B.and Menon,K.(1985)"Auditor Switches by Failing Firms" *The Accounting Review* ,60(2)April ,pp.248-261.
- 13- Takiah, M.I and Ghazali, S.M. (1993). "Incidence of Qualified Opinions and the Effects on Auditor Switching : an empirical study in Malaysia". **Management Journal (December). pp. 53-63.**
- 14- Turner, I.E, J. , P Williams, and T.R weirich (2005) " An inside look at Auditor changes " *The CPA journal* , PP.12-21
- 15- Vanstraelen ,A.(2003). "Going –concern opinions ,auditor switching ,and self –fulfilling prophecy effect examined in the regulatory context of Belgium" *journal of accounting . ,Auditing and Finance . ,Vol.18,pp.231-253.*
- 16- Wallace, N.D., P. Jiraporn, and P.Dadalt, (2006), "causes and consequences of Audit shopping" An analysis of Auditor opinions earnings management and auditor changes *Quarterly journal of business and economics vol .45.pp.69-87.*